كلام الملقن على الكراهة ونص ابن رشد ليس عدم الجواز
عليها حقيقته من التحريم بل معناه الكراهة وحينئذ فلا
يجب اهـ وهو في كل حال عليكه اي العتق للعبد او
الامة كالطلاق املكك للزوجة في اقسامه الى تمليك
وتخيير وتوكيل وما يتعلق بها من الاحكام وهو في جوابه
اي التمليك كالطلاق في الجملة فاذا قال ابن القاسم لا يقع
الرقيق املكك امر نفسه في قوله في جواب التمليك اختري
نفسي في كل حال الا حال كونه متلبسا بمشيته اي
العتق اي تأويا له بقوله اختارت نفسي واما الزوجة
فتطلق بقولها اخترت نفسي وان لم تنو الطلاق والفرق
ان فراق العبد لسيده يكون بغير العتق كالبيع ومراد
الزوجة لا يكون الا بالطلاق وهذا هو المعتمد وقال اشهب
يعتق العبد بقوله اخترت نفسي وان لم يرد به العتق
كالطلاق وبأتي هنا ما مر في الطلاق من قوله ورجع مالك
الى بقائها بيدها الخ وقوله وله التفويض لغيرها
الخ وان قال يا مرزوق فاجابه رباح فقال انت حر فقتل
بعتقان وقيل لا يعتق واحد منهما وقيل يعتق المدعو
وقيل يعتق المجاوب وخرجها الائمة فيمن قال ياطالقة
فاجابته عمرة فقال لها انت طالق ووطي اي يجوز ان
يطأ المالك امة له غير موجلة اي غير معتقة لاجل
فلا يجوز له وطي المكاتبة المعتقة لاجل ولا بيعها وله
استخدامها اليه خفيفا ووطي غير مبعضة فلا يجوز له وطي
المبعضة ووطي غير محللة فلا يجوز له وطي المكاتبة و
وطي غير مشتركة بينه وبين غيره فيحرم عليه وطي
المشتركة ويحرم عليه وطي الامة التي زوجها لغيره

ايضا



ايضا وهو ظاهر كما سبق وان قال المالك لامته مثلا احداكما
معتقة ولم ينو واحدة معينة منهما اختار القائل ما ذكره
واحدة منهما للعتق والاخرى تبقى على ملكه بخلاف قوله الزوج
احداكما طالق فقد طلقتا عليه معا بمجرد الصيغة ولا اختيار له
وغيره المدونة كالعتق وفرق ابن اللبان بان العتق يتبعض
ويجمع في احدهم بالسراية بخلاف الطلاق وعند الحنفية بان الطلاق
فرع النكاح والعتق فرع الملك ثم حيث الخيار في النكاح لم يجز في
فرعه وهو الطلاق ولما كان الخيار جايزا في الملك جاز في فرعه
وهو العتق ابو الحسن وصورة ذلك جواز امة يختارها من اماء
ومنع نكاح امراة يتزوجها من نساء اخوات او اجنبيات اهـ فان
امتنع من الاختيار سجن فان اصر اعتق الحاكم ادناهما قيمة
وان مات قبل اختيار واعتق عشرا من كل ان كانوا عشرة وعلى
هذه السنة وقال اشهب الخيار لورثته كالبيع ورجع اليه ابن
القاسم فان اختلف الورثة او كان صغارا او بعضهم اوادعى الاقا
الاختيار وانكره الورثة اعتق الحاكم ادناهم قيمة انهم افاده
سند فان قال احداكما معتقة ناويا واحدة معينة ومضى
من اي الامة التي نواها بعينها عتقا اي الامتان معا شئت
واما ان ادعى انه نوى واحدة معينة فانه يعتق قوله في العتق
بغير يميني وفي الطلاق بيميني العدوي المعتمد انه اذا قال له
نيته ونسيها فانهما يطلقتان ويعتقتان ووطي اي يجوز ان يطا
المالك امة بكسر فسكون اي حيث كل طهر من حيض ومفعول
وطي محذوف اي امة من اي امة علق عتقها على حملها بان قال لها ان حملت
فانت حرة مرة وليكن عنها فان ظهر بها حمل عتقت ورجعت
عليه بقلتها من يوم وطيها وان حاضت جاز له وطاوها
مرة بعد طهرها وهكذا واما الزوجة الخ قال لها ان حملت

شراح

Copyrighting © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)